ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

28 مايو 2024

أسبوع تثبيت سعر الفائدة

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
شادي هلال
سالي عاشور
أمل إسماعيل
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه
د. أحمد سلطان

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

18 معلومة مصورة

19 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

19 انخفاض معدل البطالة: التطورات الإيجابية في سوق العمل المصري

26 تباين توقعات «أوبك» والوكالة الدولية للطاقة حول أسواق النفط خلال عام 2024

30 المعادن الحرجة: مؤشرات وفوائد الاستثمارات في التحول نحو الطاقة النظيفة

تقديم

يشهد العالم تحولات اقتصادية مهمة على جميع المستويات، من التطورات المحلية إلى الاتجاهات الإقليمية والتغيرات العالمية التي تؤثر على كافة الأسواق. تقدم لكم النشرة الاقتصادية اليوم ملخصًا شاملًا لأهم الأخبار والتطورات، بالإضافة إلى تحليلات معمقة وإحصائيات مفيدة. فمحليًا، قرر البنك المركزي المصري الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماع السياسة النقدية الأخير، وذلك لِاستقرار المؤشرات الاقتصادية الرئيسية واستمرار جهود الحكومة للسيطرة على التضخم. ونستعرض في هذه النشرة تحليلًا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك حول الطلب على النفط خلال العام الحالي، مع تحليل العوامل المؤثرة على هذه التوقعات. كما نناقش انخفاض معدل البطالة إلى 6.7% في الربع الأول من عام 2024، مع تحليل أسباب هذا الانخفاض وتأثيره على الاقتصاد. تهدف هذه المعلومات إلى مساعدة القارئ على فهم التطورات الاقتصادية بشكل أفضل واتخاذ القرارات الاستثمارية والتجارية السليمة.

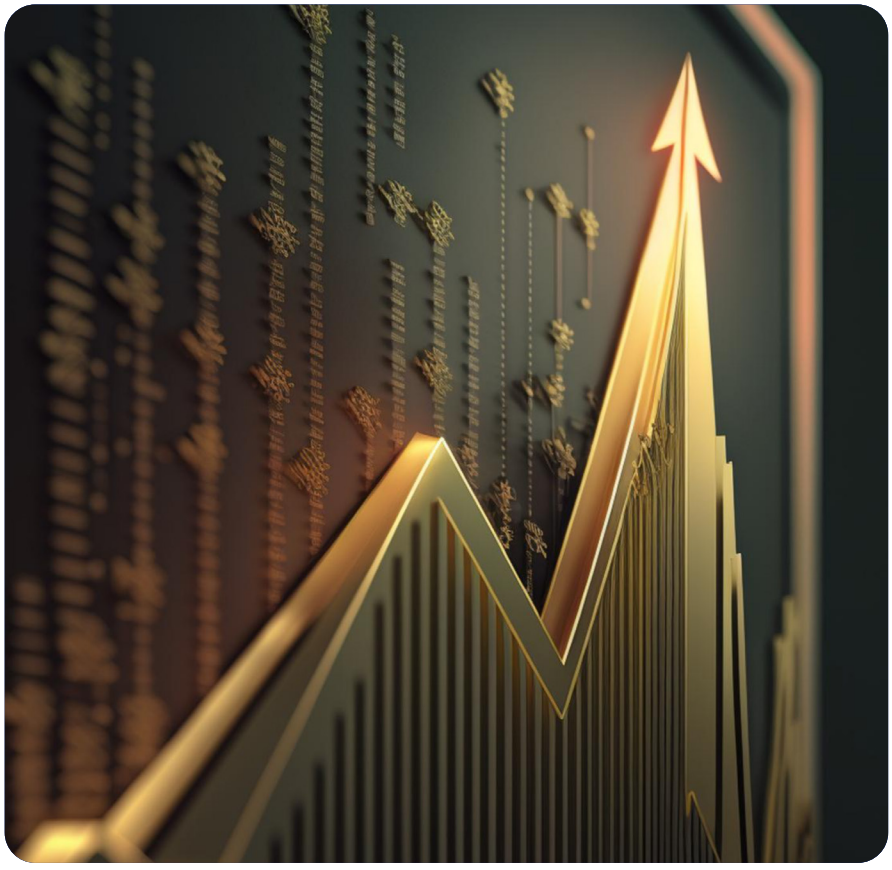

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

مؤشرات كلية

- **مصر تخفض توقعاتها لمعدلات النمو وسط الاضطرابات الجيو سياسية**

خفضت مصر توقعاتها لنمو الاقتصاد إلى ما بين 2.8 و2.9% في السنة المالية الحالية المنتهية في يونيو 2024، من توقعات سابقة عند 3%، بحسب هالة السعيد وزيرة التخطيط المصرية التي أشارت إلى أن السبب يعود إلى الاضطرابات الجيوسياسية. كما أضافت أن «عائدات قناة السويس هبطت ما بين 60 و65% في أول 4 أشهر من 2024 بسبب توترات البحر الأحمر.. وفي ضوء المتغيرات الحالية نتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين 2.8% و2.9%».

السياسات النقدية

- **المركزي المصري يبقي أسعار الفائدة بدون تغيير**

قرَّرت لجنة السياسات النقدية في البنك المركزي في مصر، خلال اجتماعها الثالث هذه السنة، الإبقاء

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

على أسعار الفائدة من دون تغيير متماشية مع التوقعات، في وقت لا تزال معدلات التضخم فوق مستوى 30%. وبلغ عائد الإيداع والإقراض في مصر لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي 27.25%، 28.25% و27.75%، على الترتيب. وكانت 9 بنوك استثمارية توقعت أن يتجه البنك المركزي إلى الإبقاء على أسعار الفائدة، نظرًا لتحسن الأوضاع الاقتصادية، وتراجع وتيرة التضخم في البلاد. في مارس 2024، رفع المركزي المصري في اجتماع استثنائي، أسعار الفائدة بواقع 600 نقطة أساس، وذلك لكبح جماح التضخم، ليزيد أسعار الفائدة بإجمالي 1900 نقطة منذ مارس 2022، وحتى الآن.

مؤشرات قطاعية

- **مصر تستهدف جذب 6 مليارات دولار من بيع العقارات عام 2024**

تستهدف مصر بيع أراضٍ ووحدات سكنية بالدولار للمصريين العاملين في الخارج وللأجانب بقيمة 6 مليارات دولار في 2024، بحسب نائب وزير الإسكان عبد الخالق إبراهيم. يمثل القطاع العقاري نحو خُمس الناتج المحلي المصري، ويشهد نموًا مطردًا، مدعومًا بزيادة عدد السكان البالغة مليوني نسمة سنويًا. كما كشف إبراهيم يوم 19 مايو على هامش مؤتمر عقاري في القاهرة، أنه «جارٍ تأسيس شركة لإدارة الأصول العقارية وتصديرها للخارج، بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية، على أن تكون حصة الأغلبية لوزارة الإسكان». مضيفًا: «نستهدف بيع 25 ألف وحدة سكنية وتجارية في المرحلة الأولى عبر شركة تصدير العقار المزمع إطلاقها قريبًا».

أسواق المال والاستثمار

- **شراكة بين «الباتروس» و«بالم هيلز» لإنشاء مشروع سياحي في مصر**

تعتزم مجموعة «بيك الباتروس» المصرية، إنشاء مشروع سياحي وفندقي في الساحل الشمالي بمصر، على مساحة 220 فدانًا، بالشراكة مع شركة «بالم هيلز» العقارية، وذلك بحسب «كامل أبوعلي» رئيس الشركة. واتفقت شركة «بالم هيلز» المصرية في وقت سابق من عام 2024، على تطوير مشروع سياحي بمشاركة مجموعة «كليوباترا»، في الساحل الشمالي، على مساحة 420 فدانًا، ويُتوقع أن يدر إيرادات تتجاوز 100 مليار جنيه (مليارى دولار) خلال 7 سنوات، وتتولى «بالم هيلز» عملية التطوير مقابل 67% من الإيرادات حسب اتفاقية الشراكة مع «كليوباترا» المالكة للأرض الواقعة في منطقة «سيدي حنيش» المجاورة لمدينة رأس الحكمة بالساحل الشمالي.

- **«المصرية للاتصالات» تتراجع عن بيع حصتها في «فودافون»**

تراجعت الشركة المصرية للاتصالات، أكبر مشغّل اتصالات بالبلاد، عن بيع حصتها في «فودافون مصر»، حيث تتوقع تحقيق أرباح نقدية من هذه الحصة في 2024 تصل إلى 3 مليارات جنيه. وتعمل في مصر 4 شركات لخدمات الهاتف المحمول، هي «فودافون مصر» التابعة لمجموعة «فودافون» البريطانية، و«أورنج مصر» التابعة لمجموعة «أورنج» الفرنسية، و«اتصالات مصر» التابعة لـ «اتصالات»

الإماراتية، و«المصرية للاتصالات» الحكومية، وتمتلك «المصرية للاتصالات» حصة 45% من أسهم «فودافون مصر».

- **«بي إنفستمنتس» المصرية تستثمر 3 مليارات جنيه عقب الاستحواذ على «أوراسكوم المالية»**

تنتهي الإجراءات الأخيرة لنقل ملكية أسهم استحواذ شركة «بي إنفستمنتس القابضة» المصرية على حوالي 68.9% من أسهم «أوراسكوم المالية القابضة»، خلال أيام، بحسب عمر اللبان، مدير علاقات المستثمرين بشركة «بي إنفستمنتس».

واستحوذت «بي إنفستمنتس القابضة» على 68.9% من رأس مال «أوراسكوم المالية القابضة» عبر شراء 3.31 مليارات سهم بقيمة إجمالية للصفقة تبلغ 1.456 مليار جنيه بمتوسط سعر 0.44 جنيه للسهم، في أبريل 2024.

- **«إليكترا إنفستمنت» الإماراتية تعرض شراء 24.5% من «السويدي إليكتريك» المصرية**

تقدّمت شركة «إليكترا إنفستمنت هولدينغ» الإماراتية بعرض شراء 24.5% من أسهم «السويدي إليكتريك» المصرية، أكبر شركة مدرجة لصناعة الكابلات في العالم العربي، مقابل 1.05 دولار للسهم، بحسب بيان للهيئة العامة للرقابة المالية. وأضافت الهيئة في بيان نُشر على الموقع الإلكتروني لبورصة مصر أنها تدرس حاليًا العرض الذي تم إيداعه لديها يوم 19 مايو. وقفز سهم «السويدي إليكتريك» 21.5% في بورصة مصر بحلول الساعة 10:52 بتوقيت القاهرة إلى 44.4 جنيه.

- **بدء أعمال البنية التحتية في «رأس الحكمة» قبل نهاية العام**

تخطط الشركة الإماراتية المطورة لمدينة «رأس الحكمة» الساحلية في مصر لبدء أعمال البنية التحتية والإنشاءات قبل نهاية عام 2024، بحسب عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. وأضاف الجزار، أن «المطور الرئيسي للمشروع قام بعمل المخططات، وتم استخراج القرارات الوزارية، وإصدار التراخيص اللازمة، وسيبدأ أعمال الإنشاءات قبل نهاية عام 2024».

- **محادثات بين «فوداكوم» و«أورانج» بشأن شراكة استراتيجية في أفريقيا**

تجري شركة «فوداكوم (Vodacom)» مناقشات مع شركة «أورانج (Orange)» الفرنسية بشأن شراكة استراتيجية في أفريقيا لاستكشاف صفقات البنية التحتية والمساعدة في خفض التكاليف في القارة. كما أن شركات الاتصالات تبحث اتفاقيات في الأسواق المتداخلة، بما في ذلك مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتراجع الأماكن التي توجد فيها فرص أخرى للعمل معًا. وتتضمن المحادثات اتفاقيات محتملة لتقاسم البنية التحتية وبناء الاتصال بالمناطق الريفية بشكل مشترك. ولكن لم يتم اتخاذ قرارات نهائية بعد، وقد لا تتوصل الشركتان إلى اتفاق. وتجري شركة «فوداكوم»، أكبر مشغل للهاتف المحمول في أفريقيا، محادثات مع مقدمي الخدمات في البلدان الأخرى التي لها وجود فيها.

- **«إي فاينانس» المصرية تستحوذ على حصة أقلية في «الأهلي ممكن» و«إيزي كاش»**

استحوذت شركة «إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية»،

إحدى أكبر شركات المدفوعات الإلكترونية في مصر، على حصة أقلية في «الأهلي ممكن» و«إيزي كاش» للمدفوعات الرقمية. وتملك «الشركة السعودية المصرية للاستثمار»، ذراع «صندوق الاستثمارات العامة» السعودي في مصر، حصة تناهز 25% من أسهم «إي فاينانس» التي تأسست عام 2005 والمختصة بتطوير وإدارة البنية التكنولوجية للمعاملات المالية والرقمية، والمسئولة عن الشبكة المالية للحكومة المصرية.

- **مصر تتحضر لمضاعفة عدد المناطق الحرة العامة خلال عامين**

تستعد مصر لمضاعفة عدد المناطق الحرة العامة، من خلال إضافة 11 مدينة جديدة خلال العامين الجاري والمقبل. ويوجد حاليًا 9 مناطق حرة عامة في مصر، تساهم بنحو 25% تقريبًا من إجمالي حجم الصادرات السنوية للبلاد، وتقوم مصر بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المناطق. وتبلغ مساحات المناطق الجديدة نحو 150 فدانًا لكل منطقة، وسيتم تنفيذها بنظام الشراكة بين هيئة المجتمعات العمرانية وهيئة الاستثمار والمناطق الحرة.

- **«مدينة مصر» تطور مشروعًا مع «مصر الجديدة للإسكان» بإيرادات متوقعة 4 مليارات دولار**

اتفقت «مدينة مصر للإسكان» على تطوير مشروع سكني بالمشاركة مع «مصر الجديدة للإسكان» على مساحة 490 فدانًا بإيرادات متوقّعة 194.4 مليار جنيه (4 مليارات دولار) في مدينة «هليوبوليس الجديدة» شرقي القاهرة. ستحصل «مصر

مدينة مصر
Madinet Masr
تأسست ١٩٥٩

الجديدة» على «36.5% من قيمة الوحدات غير كاملة التشطيب، و20% من قيمة الوحدات كاملة التشطيبات، ويصل الحد الأدنى المضمون لـ «مصر الجديدة» من الإيرادات 53.18 مليار جنيه خلال 9 سنوات بمتوسط سنوي 6 مليارات جنيه».

- **مصر تستهدف بدء تداول الأفراد «أذون الخزانة» خلال 4 أشهر عبر شركات السمسرة**

تستهدف مصر منح شركات السمسرة العاملة في سوق المال الضوء الأخضر لبدء تلقي أوامر من الأفراد لبيع وشراء أذون الخزانة الحكومية ما بين 3 و4 أشهر، بحسب تصريحات أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية. كما أضاف أن إدارة البورصة تعمل حاليًا مع «الهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة المالية على السماح لشركات السمسرة بتداول أذون الخزانة من خلال شاشة البورصة مباشرة». كما تسمح مصر حاليًا لبعض البنوك المدرجة في قائمة تسمى المتعاملين الرئيسيين، بشراء وتداول أدوات الدين الحكومية المصدرة من قبل البنك المركزي المصري نيابة عن وزارة المالية.

تقارير دولية

- **باركليز: سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار مُدار حتى الآن**

تشير تحركات العملة المصرية في السوق الرسمية إلى أن البنك المركزي المصري يُحكم إدارته لسعر الصرف، كما يرى تقرير صادر عن بنك «باركليز». وأشار محللو بنك «باركليز» إلى أن نطاق تذبذب سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأميركي لا يزال محدودًا رغم التدفقات الداخلة الكبيرة في الآونة الأخيرة؛ مما يؤكد توقعاتهم بأن سعر الصرف الجديد مُدار في نطاق جنيه واحد مقابل

كل دولار. وتتلاقى معظم بيوت الخبرة والمراكز البحثية إلى حدٍّ كبير على تقدير قيمة العملة المصرية عند 48 جنيهًا للدولار.

أخبار الطاقة

- **مصر تعتزم سداد 20% «جديدة» من مستحقات شركات النفط الأجنبية في يونيو**

تخطط الحكومة المصرية لسداد 20% «جديدة» من مستحقات شركات النفط والغاز الأجنبية العاملة بالبلاد خلال يونيو 2024. وصلت مستحقات الشركات الأجنبية العاملة بالاستكشاف والتنقيب واستخراج النفط والغاز لدى «الهيئة المصرية العامة للبترول» لنحو 4.5 مليارات دولار، بحسب تقرير صندوق النقد الدولي. وكانت مصر سددت 1.5 مليار دولار من مستحقات شركات النفط الأجنبية في مارس 2024، مما قدّرته «بلومبرغ» حينها بـ 20% من المستحقات، وذلك بعد تدفق مليارات الدولارات على البلاد من تعديل اتفاقية لصندوق النقد الدولي، وإبرامها اتفاقية مع الإمارات لتطوير منطقة «رأس الحكمة»، وبعض التمويلات الدولية من مؤسسات مختلفة.

EGPC
Egyptian General Petroleum Corporation

- **مصر تتلقى 7 عروض عالمية ومحلية للاستحواذ على «وطنية»**

تلقت مصر 7 عروض عالمية ومحلية للاستحواذ على أسهم «الشركة الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية» (وطنية) المصرية، بحسب وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد، مما يؤشر إلى قرب الإعلان عن

الفائز بالصفقة التي طال انتظارها. وتعد شركة «وطنية» مملوكة بالكامل لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة، الذي يمتلك في الوقت نفسه 20% من أسهم «طاقة عربية» التي تعد ضمن المتنافسين لشراء الشركة. تمتلك شركة «وطنية»، التي تأسست عام 1993، نحو 255 محطة خدمة ووقود سيارات، ولديها 20 محطة تحت الإنشاء، و25 محطة في مرحلة التخطيط، حسب الموقع الإلكتروني لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية.

- **مصر تخصص 6 ملايين متر مربع لشركات تعمل في مشاريع طاقة نظيفة**

بدأت هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر إجراءات تخصيص نحو 6 ملايين متر مربع من الأراضي لصالح 7 شركات وتحالفات عالمية لتدشين مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح. وكشف مسؤول أن إجمالي قدرة المشاريع المرتقب تخصيص الأراضي الإنتاجية لها، ستصل لنحو 27 ألف ميغاواط، باستثمارات تقارب 40 مليار دولار على مدار 10 سنوات، وتوازي تلك القدرات نحو 45% من السعة الإجمالية للشبكة الكهربائية المصرية، والتي تصل لنحو 59 ألف ميغاواط حاليًا.

المعاملات الخارجية

- **بعثة صندوق النقد تزور مصر لإجراء المراجعة الثالثة**

تزور بعثة من صندوق النقد الدولي القاهرة حاليًا لإجراء المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. واعتمد مجلس صندوق النقد الدولي، في نهاية مارس 2024، المراجعتين الأولى والثانية في إطار تسهيل الصندوق الممدد لمصر، ووافق على زيادة قيمة البرنامج

الأصلي بنحو 5 مليارات دولار، ليصل إجماليها إلى 8 مليارات دولار؛ مما سمح للدولة بسحب سيولة من الصندوق بنحو 820 مليون دولار على الفور.

- **«جولدمان» يخالف توقعات الجميع بشأن سعر الفائدة في مصر**

عقد البنك المركزي المصري اجتماعًا يوم الخميس 5/23 لمراجعة أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أن رفعها بأكبر معدل على الإطلاق، عندما خفّضت السلطات قيمة الجنيه في مارس 2024. ويعتبر بنك «جولدمان ساكس غروب» الجهة الوحيدة التي تتوقع أن يخفض البنك تكاليف الاقتراض في هذا الاجتماع. وبرز احتمال تيسير السياسة النقدية كخيار بعد تباطؤ التضخم لشهرين على التوالي، وذلك نتيجة انخفاض سعر الصرف الرسمي للجنيه بنحو 40% دفعة واحدة. ولكن مع استمرار أسعار الفائدة سلبية عند تعديلها وفق معدل التضخم الحالي، يتوقع جميع الاقتصاديين باستثناء واحد أن يبقي البنك المركزي المعدل عند 27.25%.

إقليميًا

- **البنك الدولي يتوقع انكماش اقتصاد فلسطين 9.6%**

يتوقع البنك الدولي أن ينكمش اقتصاد فلسطين بين 6.5% و9.6% في عام 2024 مع استمرار تداعيات الحرب التي اندلعت بين إسرائيل وحركة «حماس» في السابع من أكتوبر 2023. وفي تقرير حديث، قال البنك الدولي: إن الاقتصاد الفلسطيني فقد نحو نصف مليون وظيفة منذ أكتوبر 2023، بما في ذلك نحو 200 ألف وظيفة في قطاع غزة، و144 ألف وظيفة في الضفة الغربية، و148 ألفًا من العمال المتنقلين عبر الحدود من الضفة الغربية إلى سوق العمل

الإسرائيلي. وفيما يتعلق بمعدل الفقر بين الفلسطينيين، ذكر التقرير أنه بلغ 32.8% في منتصف عام 2023، في ظل وجود تباينات واسعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سجل نحو 12% و64% على التوالي. وبالمقارنة مع آخر تحليل أُجري في 2017 بشأن أوضاع الفقر، زاد المعدل في الأراضي الفلسطينية 3.7 نقاط مئوية.

- **المقاطعة توجع ماكدونالدز وكنتاكي في آسيا والشرق الأوسط**

تواجه شركات الوجبات السريعة الأمريكية، بما فيها «ماكدونالدز» و «كنتاكي» تحديات جمة في آسيا والشرق الأوسط وبعض أجزاء من أوروبا، حيث تتضرر من دعوات مقاطعة علاماتها التجارية بسبب الربط بينها وبين إسرائيل وسط احتدام الصراع في غزة. وأدى الصراع إلى تفاقم التوترات في منطقة الشرق الأوسط، كما ارتفعت الأصوات المنادية بتقديم الدعم للفلسطينيين. وغير العديد من المسلمين في المنطقة عاداتهم الاستهلاكية منذ بدء الحرب، مما أدى إلى انخفاض الطلب على الوجبات السريعة التي تقدمها شركات التجزئة الأمريكية.

عالميًا

- **بايدن ينهي إعفاءات جمركية على مئات المنتجات الصينية**

يعتزم الرئيس جو بايدن إعادة فرض الرسوم الجمركية على مئات السلع المستوردة من الصين، وذلك في إطار خطة أوسع لزيادة الرسوم في القطاعات الاستراتيجية وحماية التصنيع الأمريكي،

حسبما أعلن مكتب الممثل التجاري الأمريكي. قال الممثل التجاري إن الولايات المتحدة ستسمح بانتهاء الاستثناءات الجمركية على حوالي نصف المنتجات الـ 400 التي تم استثناؤها في وقت سابق. وأضاف أنه سيتم تمديد 164 استثناءً حتى مايو من عام 2025. وسيتم تمديد جميع الإعفاءات، التي من المقرر أن تنتهي نهاية الشهر الجاري حتى 14 يونيو 2024 للسماح بفترة انتقالية للذين لن يتم تجديد إعفاءاتهم.

معلومة مصورة

عودة قوية للسياحة الدولية إلى ما قبل جائحة كورونا

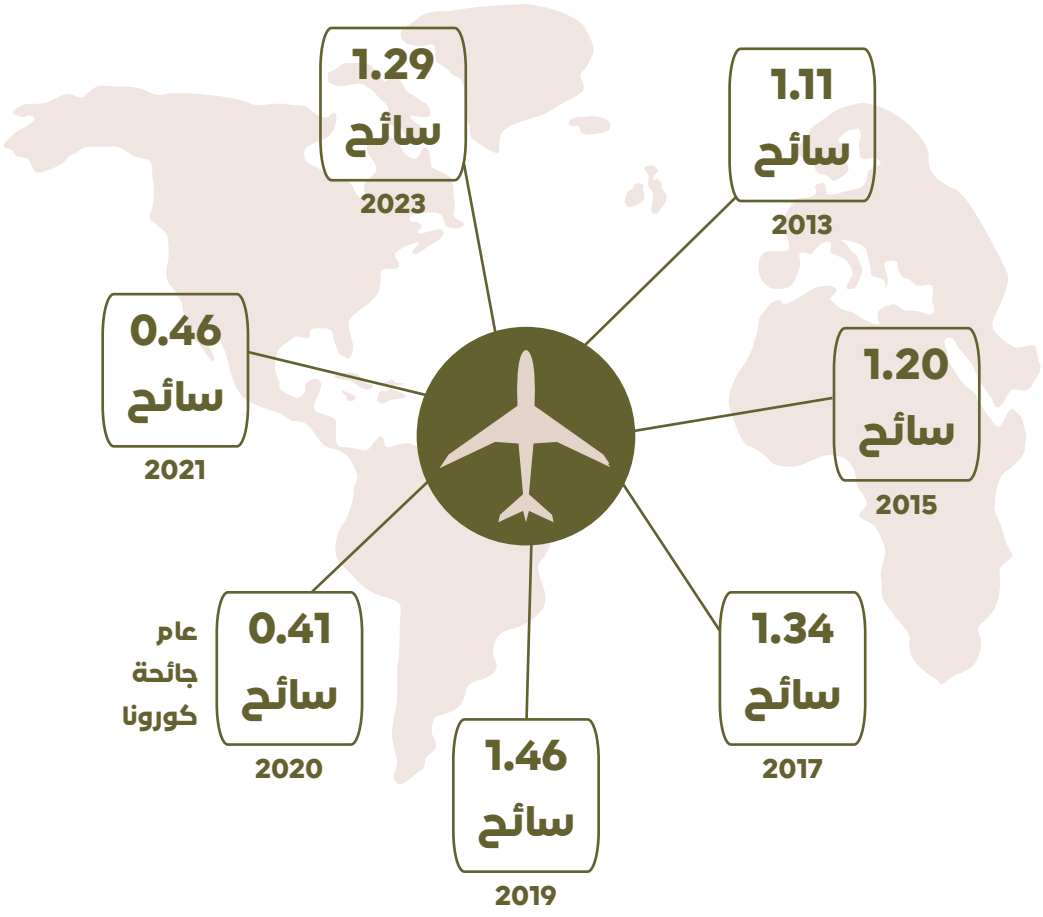

شهد عام 2023 انتعاشًا ملحوظًا في قطاع السياحة الدولية، حيث ارتفع عدد السائحين الدوليين إلى أكثر من 1.29 مليار سائح، وذلك حسب بيانات منظمة السياحة العالمية. وتُعدّ هذه الأرقام بمثابة خطوة مهمة على طريق العودة إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، والتي سجلت 1.46 مليار سائح في عام 2019.

يُذكر أن أعداد السائحين حول العالم قد شهدت انخفاضًا حادًا خلال جائحة كورونا، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 2020، حيث سجلت 410 ملايين سائح فقط، بينما ارتفعت قليلًا في عام 2021 لتصل إلى 460 مليون سائح.

مقالات تحليلية

انخفاض معدل البطالة: التطورات الإيجابية في سوق العمل المصري

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

يواجه سوق العمل المصري تحديات عديدة تحد من قدرته على توفير فرص عمل كافية للمواطنين، فمصر من البلدان ذات الفائض في القوى العاملة، وذلك بسبب عوامل عدة أبرزها الزيادة السكانية الكبيرة؛ مما جعل القطاع الرسمي غير قادر على استيعاب هذا الفائض. نتيجة لذلك، اتجهت العمالة غير الموظفة إلى سوق العمل غير الرسمي أو الهجرة الخارجية؛ مما أدى إلى استنزاف الخبرات والكفاءات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية لمواجهة هذا التحدي، اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات، من أبرزها الاهتمام بدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر باعتبارها محركات للنمو الاقتصادي والتوظيف. وذلك من خلال تسهيل الحصول على التمويل اللازم لهذه المشروعات، حيث أصدر البنك المركزي المصري توجيهات للبنوك بزيادة نسبة التمويل الموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 25% من محفظة التسهيلات الائتمانية. كما اتبعت الدولة سياسات أخرى مثل تأجيل أقساط القروض لأصحاب الأعمال لدعم القطاعات الأكثر تضررًا.

“

المحددات المؤثرة في سوق العمل في مصر

- **التحـول الديموغرافـي:** شـهدت مصـر تحـولًا ديموغرافيًّـا كبيـرًا، والـذي تمثـل فـي زيـادة نسـبة الشـباب فـي السـكان، حيـث يشـكل الشـباب فـي مصـر الأغلبيـة العظمـى مـن السـكان، وهـذا يعنـي أن هنـاك حاجـة ملحـة لخلـق فـرص عمـل جديـدة لتلبيـة احتياجـات هـذه الفئـة العمريـة الكبيـرة.

- **النمــو الاقتصــادي:** فعلـى الرغـم مـن أن النمـو الاقتصـادي فـي مصـر لـم يكـن متسـارعًا خـلال العقـود الأخيـرة، فـإن مصـر حققـت معـدلات نمـو جيـدة فـي بعـض السـنوات أدت إلـى خفـض معـدل البطالـة. حيـث سـجل معـدل النمـو الاقتصـادي المصـري 6.6% للعـام المالـي 2022/2021 مقارنـة بـ 2.9% للعام المالـي 2014/2013 حيـث إن النمـو المسـتمر يـؤدي إلـى زيـادة الاسـتثمارات، وتوفيـر فـرص العمـل.

- **التعليــم:** بجانـب النمـو الاقتصـادي، يتأثـر الطلـب علـى العمـل فـي مصـر بمسـتوى التعليـم والمهـارات الفنيـة للعمـال. فهنـاك تحسـن ملحـوظ فـي معـدلات التعليـم فـي مصـر خـلال السـنوات الأخيـرة، وتـم محـو أميـة 903.2 ألـف نسـمة للعـام المالـي 2023/2022 مقارنـة بـ 235.78 ألـف نسـمة عـام 2014/2013.

- **الأجــور ومعــدل التضخــم:** حيـث تـم تخصيـص نحـو 470 مليـار جنيـه لبـاب الأجـور وتعويضـات العامليـن مـن إجمالـي المصروفات البالغـة نحـو 2.99 تريليـون جنيـه بموازنـة العـام المالـي 2024/2023 مقابـل 410 مليـار جنيـه بموازنـة العـام السـابق

بزيادة 60 مليار جنيه، أو نحو 14.6% على أساس سنوي. اتخذت مخصصات الأجور وتعويضات العاملين اتجاهًا عامًّا موجبًا على مدار الخمس سنوات، مُسجِّلةً أعلى مستوياتها خلال العام المالي الجاري عند 470 مليار جنيه مقابل 288.773 مليار جنيه المُسجَّلة بداية الفترة محل الدراسة، بنسبة زيادة قدرها 62.7%، كما يُعد بند الأجور وتعويضات العاملين رابع أكبر بند في باب مصروفات الموازنة العامة للدولة؛ حيث استحوذ على نحو 15.7% من مصروفات الدولة خلال العام المالي 2024/2023، يسبقه في الترتيب بند الفوائد، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، وشراء الأصول غير المالية.

مخصصات الأجور وتعويضات العاملين (مليار جنيه)

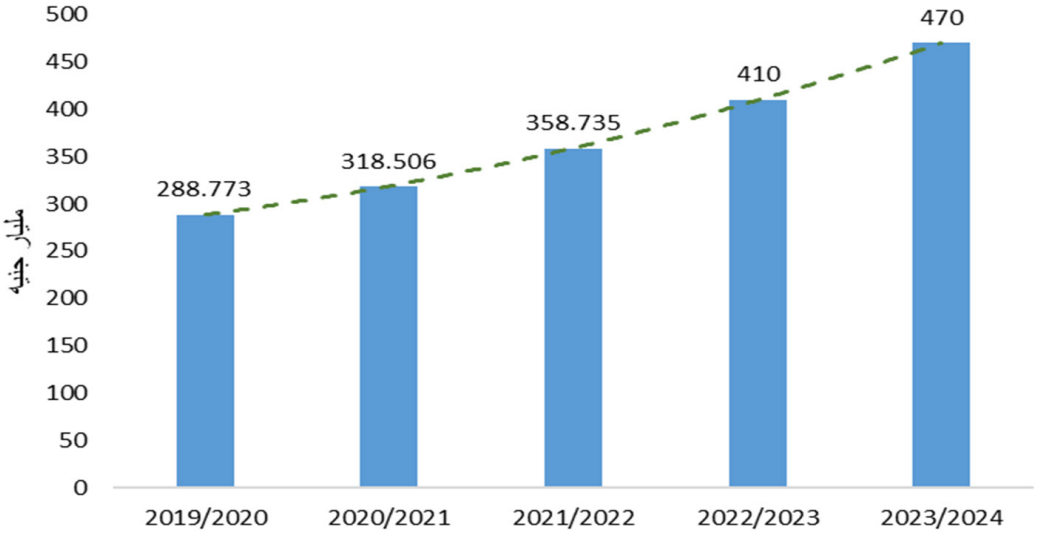

المصدر: البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2024/2023.

وفيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، فقد شهد سبع زيادات متتالية منذ فبراير 2019؛ تمثلت آخرها في مارس 2024، حيث وجَّه الرئيس «عبد الفتاح السيسي» برفع الحد الأدنى لأجور العاملين في الجهاز الإداري للدولة إلى 6000 جنيه، وذلك في إطار حرص الحكومة على مساندة المواطن المصري في ظل الأزمات الاقتصادية، كما يتبين من الرسم أدناه:

تطور الحد الأدنى للأجور في مصر

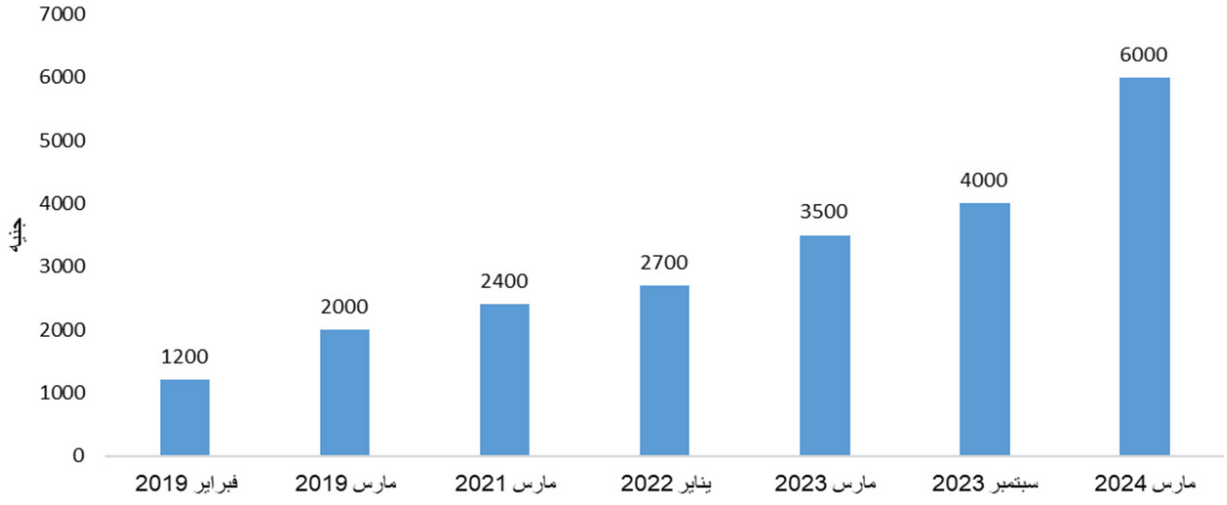

يتبين من الرسم أعلاه أن الحكومة المصرية قررت رفع الحد الأدنى للأجور من 1200 جنيه إلى 2000 جنيه خلال عام 2019، لتُقرِّر عقب ذلك رفعه مرة أخرى عام 2021 إلى 2024 جنيه، لتتخذ الخطوة نفسها من جديد بحلول يناير 2022 ليصل إلى 2700 جنيه، ليرتفع عقب ذلك إلى 3500 و4000 جنيه خلال مارس 2023، وسبتمبر 2023 على الترتيب، حتى جاءت الزيادة الأخيرة مارس 2024 عند 6000 جنيه، مع إقرار التعجيل في

التطبيق لتخفيف الأعباء على المواطنين. وهكذا بلغت الزيادة الصافية في الحد الأدنى للأجور نحو 4800 على مدار السنوات الأربع الماضية.

ولم تقتصر تلك الزيادات على القطاع العام فقط؛ إذ أعلن المجلس القومي للأجور في مصر رفع الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص إلى 6000 جنيه اعتبارًا من مايو 2024، حرصًا من الحكومة على تحقيق التوازن في مصالح طرفي الإنتاج من صاحب العمل والعامل، خاصة في ظل التحديات الراهنة، بالإضافة إلى سعيها الحفاظ على حقوق العمال ومكتسباتهم، وتوفير حياة كريمة لهم، واستقرار المنشآت وتحقيق أعلى إنتاجية لخدمة عملية التنمية في الدولة.

ويُعد تحسين الأجور أمرًا حاسمًا لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز القدرة الشرائية للعمال. كما يشير التوجيه الرئاسي إلى أهمية زيادة الأجور بشكل عادل ومستدام وفقًا لظروف الاقتصاد الوطني، كما ستؤدي هذه الخطوة إلى تحفيز الاستهلاك المحلي وتعزيز النمو الاقتصادي.

كما تُعد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وفي إطار جهود الدولة المصرية لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، أعلن جهاز تنمية المشروعات عن تحقيق إنجازات كبيرة خلال العام المالي 2023/2022، حيث بلغت قيمة التمويلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر 48.3 مليار جنيه، لتمويل أكثر من 1.9 مليون مشروع، وتوفير أكثر من 3 ملايين فرصة عمل.

نتائج مرجوة

ونتيجة لتلك الجهود ومع تبني الدولة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة -2014 2022 تولت الدولة القيام بإجراءات الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى بما في ذلك مشروعات البنية التحتية، وكذلك عملت على تهيئة بيئة الأعمال لحفز القطاع الخاص على العودة للمشاركة في الحياة الاقتصادية ثم الانسحاب التدريجي للدولة بعد القيام بدورها، ولا سيما في سد الفجوة الإنتاجية خلال فترات انخفاض مشاركة القطاع الخاص، وانخفض معدل البطالة في الربع الأول من العام 2024 إلى 6.7%، بانخفاض 0.2% عن الربع السابق كما أن حجم قوة العمل سجل 31.397 مليون فرد مقابل 31.101 مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة زيادة مقدارها 1,0%. وبلغت قوة العمل في الحضر 13.758مليون فرد، بينما بلغت في الريف 17.639مليون فرد.

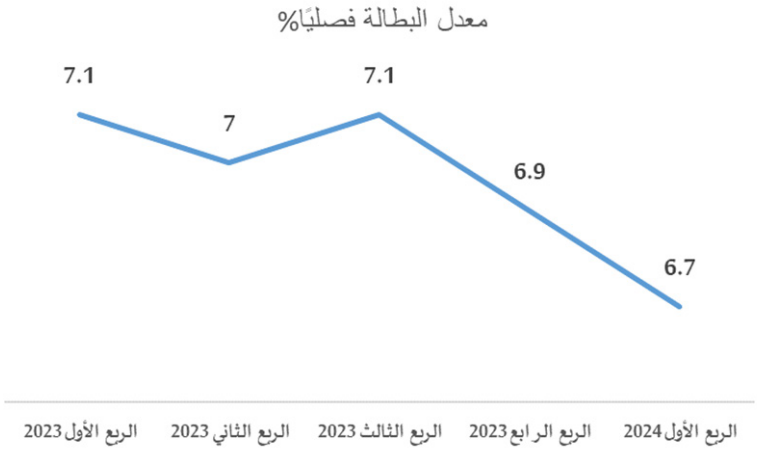

بالإضافة إلى تقدم ترتيب مصر مركزًا في مؤشر مرونة العمل العالمي عام 2023 حيث حصلت على المركز 72 من بين 136 دولة، مسجلة 53 نقطة عام 2023 مقابل المركز 73 بنحو 54.6 نقطة عام 2022.

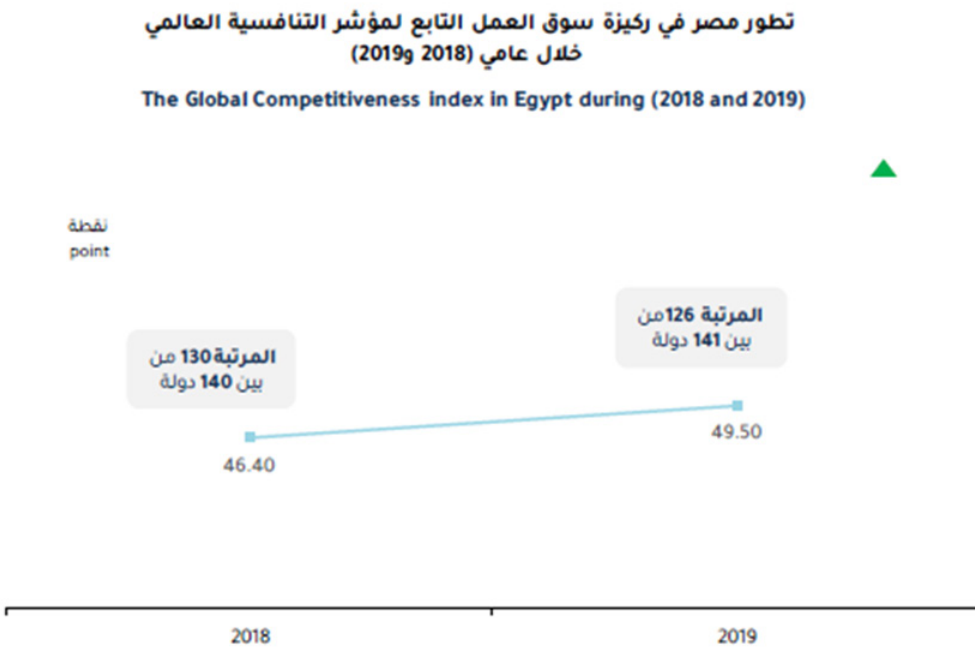

في الختام، سوق العمل يتطلب أولًا: متابعة وتنسيقًا دائمًا بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل سريعة التغيير، فالذكاء الاصطناعي لديه القدرة على إحداث العديد من التغييرات الإيجابية في المجتمع، بما في ذلك تعزيز الإنتاجية وتحسين الرعاية الصحية وزيادة الوصول إلى التعليم، لكننا بحاجة إلى التكيف الآن. وثانيًا: تطويرًا في فكر القطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة تناسب كافة المؤهلات المعروضة، وثالثًا: تشديد الرقابة على القطاع الخاص فيما يتعلق بأوضاع العمالة.

مقالات تحليلية

تباين توقعات «أوبك» والوكالة الدولية للطاقة حول أسواق النفط خلال عام 2024

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نشرت الوكالة الدولية للطاقة تقريرًا حول توقعات أسواق النفط خلال عام 2024 مخفضة توقعاتها لنمو الطلب على النفط بحلول نهاية عام 2024 بمقدار 140 ألف برميل يوميًا بسبب ضعف الاستهلاك في الاقتصادات المتقدمة. وقد تباينت توقعات منظمة «أوبك»، ووكالة الطاقة الدولية بشأن الطلب على النفط خلال العام 2024 بفارق يتجاوز مليون برميل يوميًا. وفيما يلي مقارنة بين توقعات وكالة الطاقة الدولية، ومنظمة «أوبك».

توقعات وكالة الطاقة الدولية

تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا في عام 2024، أي أقل بمقدار 140 ألف برميل يوميًا عما كان متوقعًا في تقرير شهر أبريل 2024، حيث أدى ضعف الطلب لا سيما في أوروبا، إلى تحويل الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأول من عام 2024 إلى الانكماش. ولم تتغير التوقعات لعام 2025 نسبيًا، حيث تتجاوز وتيرة النمو بشكل هامشي عام 2024 عند 1.2 مليون برميل يوميًا.

وقالت وكالة الطاقة: إن التوقعات الضعيفة مرتبطة بضعف النشاط الصناعي وشتاء معتدل سيؤدي إلى تقليص استهلاك الطاقة، خاصة في أوروبا، حيث تراجع الطلب الأوروبي على الديزل بمقدار 140 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2024، بعد انخفاضه 210 ألف برميل يوميًا عام 2023، كما أدى انخفاض حصة سيارات الديزل إلى انخفاض الاستهلاك في العالم.

ومن المتوقع أن يرتفع المعروض العالمي من النفط بمقدار 580 ألف برميل يوميًا خلال عام 2024 ليصل إلى مستوى قياسي يبلغ 102.7 مليون برميل يوميًا مع ارتفاع الإنتاج من خارج منظمة «أوبك +» بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا بينما ينخفض إنتاج منظمة «أوبك +» 840 ألف برميل يوميًا، على افتراض الحفاظ على التخفيضات الطوعية من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا.

من ناحية أخرى، ارتفعت مخزونات النفط العالمية بمقدار 34.6 مليون برميل في مارس 2024، حيث انخفض إجمالي مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 8.8 ملايين برميل إلى أدنى مستوى خلال 20 عامًا، بينما ارتفعت المخزونات من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمرة الأولى منذ نوفمبر.

توقعات منظمة «أوبك»

لا تزال توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2024 الخاصة بمنظمة «أوبك» دون تغيير إلى حد كبير عن تقييم شهر أبريل 2024 عند 2.2 مليون برميل يوميًا. وقد قامت المنظمة ببعض التعديلات الصعودية الطفيفة على بيانات الربع الأول من عام 2024، في البيانات

الخاصة بالأمريكتين وبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين بسبب الأداء الأفضل المتوقع في الطلب على النفط في الربع الأول من عام 2024. ومع ذلك، تم تعويض هذه الزيادة من خلال المراجعة الهبوطية لمنطقة الشرق الأوسط في الربعين الثاني والثالث من عام 2024 بسبب الانخفاض الطفيف المتوقع في هذين الربعين.

وبناءً على ذلك، من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.3 مليون برميل يوميًا، في حين من المتوقع أن ينمو الطلب بداخل الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 2.0 مليون برميل يوميًا. ومن المتوقع أن يظل نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2025 قويًا عند 1.8 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي.

وفي أبريل 2024، ارتفعت الأسعار الفورية للنفط الخام مع ارتفاع المؤشرات الرئيسية بنسبة تزيد عن 5% على أساس شهري؛ مما زاد الزخم عن الشهر السابق. وكان هذا المسار التصاعدي في الأسعار الفورية للنفط الخام مدعومًا في المقام الأول بارتفاع أسعار العقود الآجلة للنفط؛ مما يعكس استمرار الشعور الإيجابي في السوق.

والجدير بالذكر أن تقرير «أوبك» هو التقرير الأخير قبل اجتماع تحالف «أوبك+» المقرر عقده في الأول من يونيو 2024 لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط إلى النصف الثاني من العام.

وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط قد نفذت سلسلة من خفض إنتاج النفط منذ أواخر عام 2022 لدعم السوق. ويستمر الخفض الأحدث البالغ 2.2 مليون برميل يوميًا حتى نهاية يونيو 2024 ما لم يتم تمديده.

ما محددات توقعات الطلب على النفط؟

تتحكم العديد من العوامل في توقعات المنظمات العالمية الخاصة بالطلب على النفط، من أهمها؛ مستوى النشاط الصناعي والنشاط الاقتصادي، والذي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالطلب على النفط؛ حيث إن ضعف النشاط الاقتصادي والصناعي لا سيما أوروبا ساهم بشكل كبير في خفض توقعات الطلب على النفط، حيث يشهد النشاط التصنيعي في أوروبا انكماشًا حادًا خلال العامين الماضيين، ويُمكن الاستدلال على ذلك بانخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي -التابع لـ «إس آند بي»- في منطقة اليورو إلى أدنى مستوى في 4 أشهر عند 45.7 نقطة في أبريل من 46.1 نقطة في مارس، مع الانخفاض الحاد في طلبيات المصانع وانكماش الإنتاج للشهر الثاني على التوالي إلى أبطأ وتيرة خلال عام. إلى جانب الاحتياطيات النفطية التي ترتبط بجانب العرض، فكلما ارتفعت الاحتياطيات النفطية ارتفع حجم المعروض من النفط، علاوة على التوترات الجيوسياسية، حيث يُعد سوق النفط من أكثر الأسواق الحساسة للاضطرابات الجيوسياسية، وما يدلل على ذلك استجابة أسواق النفط العالمية للحرب الأوكرانية عام 2022، وحرب غزة عام 2023.

استخلاصًا لما سبق، تستند توقعات وكالة الطاقة الدولية وأوبك إلى عدد من العوامل كالتطورات الجيوسياسية العالمية المتلاحقة التي تؤدي إلى استخدام الطاقة كسلاح من قبل الدول المتنازعة حول العالم، والنشاط الاقتصادي والتصنيعي العالمي، والاحتياطيات النفطية، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله على توقعات أسواق النفط لعام 2024.

مقالات تحليلية

المعادن الحرجة: مؤشرات وفوائد الاستثمارات في التحول نحو الطاقة النظيفة

د/ أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

تلعب المعادن الحرجة والاستراتيجية دورًا محوريًا في إعادة تشكيل المشهد العالمي في الصناعة والتكنولوجيا الحديثة؛ حيث تُعد تلك المعادن ضرورية لمختلف التطبيقات التي تتراوح من الإلكترونيات إلى الطاقة المتجددة والنظيفة، وعليه فهي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي.

تُعد المعادن الحرجة المحرك الرئيس للطاقة النظيفة ومحورًا مهمًا في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، حيث إن الاندفاع العالمي والطلب المتزايد لتقنيات الطاقة النظيفة يقود الطلب العالمي المتنامي على المعادن الحرجة. علاوة على ذلك، تدخل تلك المعادن في تصنيع البطاريات القابلة لإعادة الشحن والألواح الشمسية بالإضافة إلى توربينات الرياح. لذلك تلعب تلك المعادن دورًا مهمًا في عمليات التحول نحو الطاقة النظيفة.

وعليه يمكن القول، إن صناعة المعادن الحرجة تُمثل أحد القطاعات الاستراتيجية للدول، وذلك لأنها تُسهم بشكل ملحوظ في تعزيز

الاقتصادات الوطنية وتعزيز مساعي تلك الدول نحو خلق فرص نمو والوصول إلى نقطة الاستقرار المالي، ذلك لأن المعادن الحرجة تُشكل محورًا رئيسيًا يُسهم في توفير فرص حقيقية لتعزيز النمو الاقتصادي على نطاق طويل ومستدام.

المعادن الحرجة والتأثير على نمو الطاقة النظيفة

في السياق ذاته، نمت السعة المركبة للطاقة المتجددة عالميًا بوتيرة سريعة خلال السنوات الماضية، حيث وصلت إلى مستويات مرتفعة وقدرت بحوالي 3.4 ملايين ميجاوات وذلك في عام 2022، ومسجلة بذلك نسبة نمو حوالي 9.4% (مقارنةً بالسعة المركبة في عام 2021)، وذلك وفقًا للإحصائيات والبيانات المعلنة. ومن المتوقع أن تُسهم الطاقة النظيفة والمتجددة بنسبة حوالي 90% من إجمالي التوسع في إنتاج الطاقة الكهربائية عالميًا، وذلك بحلول عام 2027، ويوضح الشكل التالي المعادن الحرجة المستخدمة في بعض تقنيات الطاقة المتجددة.

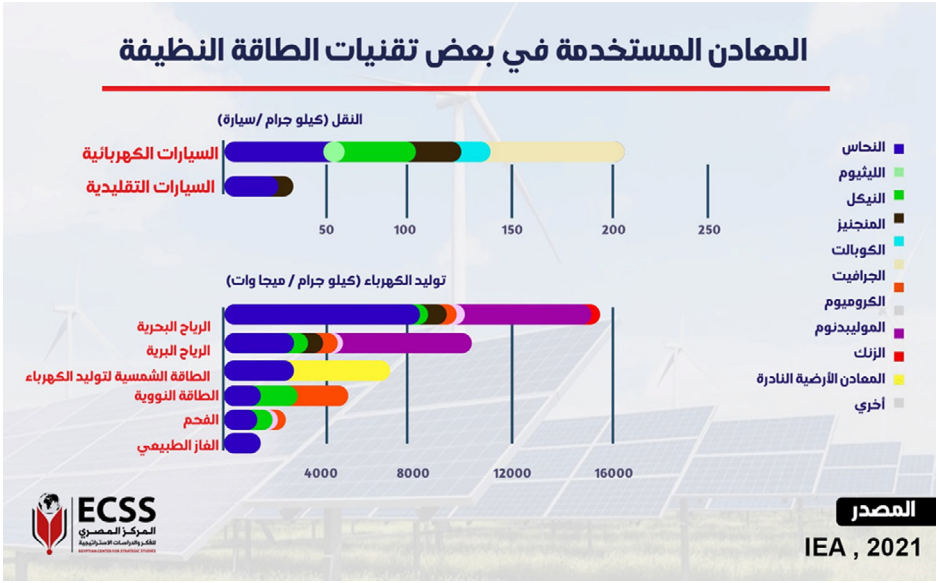

أمام ما تقدم، تعد المعادن الحرجة ضرورية للنمو الاقتصادي للدول الكبرى والناشئة في العالم وبالأخص للدول العربية والأفريقية، ولذلك قد تكون إمداداتها معرضة للخطر وذلك بسبب الندرة الجيولوجية لتلك المعادن، أو الصراعات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، أو عوامل أخرى.

وبالنظر إلى تأثير حجم الطلب العالمي على المعادن الحرجة في صناعة الطاقة النظيفة، نجد أنها تُمثل نسبة محدودة للغاية وذلك في نهاية عام 2010. ولكن مع تزايد وتيرة التحول نحو الطاقة النظيفة وذلك منذ عام 2015، وبالأخص مع تزايد حجم الاستثمارات في مجال الطاقة الخضراء والنظيفة، حيث سجلت معدلات الإنفاق العالمي على الطاقات المتجددة حوالي 600 مليار دولار وذلك في عام 2022. وعليه يمكن القول إن صناعة الطاقة النظيفة والمتجددة أصبحت السوق الأكبر من حيث السعة والأكثر طلبًا للمعادن الحرجة، وذلك للعديد من الأسباب الفنية والتي من ضمنها متطلبات البنية التحتية في صناعة الطاقة النظيفة واحتياجها إلى تلك المعادن أكثر بمراحل عدة من صناعة الوقود الأحفوري والطاقة التقليدية.

ووفقًا لما سبق، من المرجح أن تؤدي مساعي التحول إلى الطاقة النظيفة إلى تنامي الطلب العالمي على المعادن الحرجة بمقدار حوالي 4 مرات (تقديرات أولية) وذلك بحلول عام 2040، بالإضافة إلى أنه من المتوقع نمو الطلب العالمي على كل من العناصر الأرضية النادرة إلى أكثر من حوالي 40% وذلك خلال السنوات المقبلة.

علاوة على ذلك، تُشكل مساعي الدول نحو التوسع في شبكات الكهرباء عامل ضغط رئيس على مستويات الطلب العالمي على معدن النحاس المهم في تلك الصناعة وذلك خلال السنوات المقبلة.

كذلك من المرجح أن يؤدي ارتفاع معدلات الطلب على الطاقة الكهروضوئية إلى تنامي الطلب العالمي على المعادن الحرجة، أما بالنسبة للطاقة النووية والكتلة الحيوية فسوف تُمثل نسبًا محدودة من الطلب العالمي على المعادن الحرجة، وذلك لأن هذا النوع من الطاقات يتطلب نسبًا أقل من تلك المعادن (نسب محدودة).

الدول العربية ونمو مشروعات الطاقة المتجددة

خلال العام الماضي 2023، شهد ملف الطاقة النظيفة في المنطقة العربية نموًا ملحوظًا، وذلك ضمن مساعي الدول العربية نحو التحول إلى الطاقة النظيفة ومواصلة دورها المهم لسوق الطاقة العالمية وبالأخص في صناعة النفط الخام. حيث شهدت العديد من الدول العربية تنفيذ العديد من مشروعات الطاقة النظيفة. وذلك نظرًا لأهمية الطاقة النظيفة في التحول إلى مزيج طاقة مستدام يساعد على مواجهة أزمة الطاقة العالمية، والتغييرات المناخية، والمساهمة في خفض مستويات الانبعاثات الكربونية.

واستكمالًا لما سبق، تمتلك العديد من الدول العربية مستهدفات طموحة نحو زيادة نسبة الطاقة النظيفة في مزيج توليد الكهرباء وذلك بحلول عام 2035، حيث تتراوح النسب المستهدفة ما بين حوالي 25 و65% (تقديرات عامة وذلك وفقًا لخطة كل دولة). حيث نجد أن ملف الطاقة النظيفة شهد اهتمامًا كبيرًا من صناع السياسات بالمنطقة العربية، وذلك في ظل أزمة الطلب المتنامي على الكهرباء ومساعي خفض الاعتماد على صناعة الوقود التقليدية، سواء لأسباب سياسية أو فنية أو اقتصادية أو بيئية.

وبالنظر إلى سعة توليد الطاقة النظيفة، نجد أن قائمة أكثر 10 دول عربية نجحت في زيادة القدرات المركبة بمعدلات ملموسة، وذلك خلال العام الماضي (معدل سنوي)، خاصةً مصر والإمارات والسعودية، كما هو موضح في الشكل التالي.

وعليه يمكن القول، تتمتع العديد من الدول العربية بتوافر العديد من مصادر الطاقة النظيفة وبتنوع تلك المصادر، كما أنها تمتلك احتياطيات مؤكدة من المعادن الحرجة (تنوع ملحوظ)، بالإضافة إلى تمتع دول المنطقة بالمقومات الضخمة لتبني تكنولوجيات الطاقة النظيفة، وبناءً على ذلك، يُمثل التوجه نحو الطاقة الخضراء والنظيفة توجهًا عالميًا، وعليه قد تُساهم المعادن الحرجة في العديد من دول المنطقة العربية على خلق بيئة استثمارية جاذبة (بالأخص للدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة). بالإضافة إلى أن الاستثمارات العربية في صناعة المعادن الحرجة ستؤدي إلى التنويع

الاقتصادي في دول ظلت لعقود طويلة تعتمد على صناعة الطاقة الأحفورية بشكل واسع، وبالتالي سينعكس ذلك التنوع في مدخلات الاقتصاد على تنامي حجم الإيرادات للدول العربية، والعمل على جذب استثمارات، وبالتالي زيادة حجم التدفقات الأجنبية، والتي سيكون لها مردود إيجابي على تحسين عائدات الاستثمار بشكل كبير ومعدلات تنموية ضخمة. بالإضافة إلى تأثير مباشر على حل أزمة البطالة في العديد من دول المنطقة، حيث تؤدي تلك الاستثمارات الضخمة في صناعة واستخلاص المعادن الحرجة إلى زيادة عدد الوظائف (المباشرة وغير المباشرة).

وأمام ما تقدم، يُعد تعزيز الاستثمارات وضخ المزيد من الاستثمارات المباشرة في تلك الصناعة الحيوية فرصة واعدة (فرصة نمو اقتصادي شامل على كافة المحاور الأساسية)، وذلك لوفرة تلك المعادن والثروات الطبيعية في العديد من الدول العربية، وذلك مع توافر بنية تحتية ضخمة ومتطورة تكنولوجيًا، بالإضافة إلى توافر الموانئ البحرية، بما ينعكس على عمليات تصديرها عند عمليات استخلاصها، وتحقيق قيمة مضافة هائلة، وذلك من خلال تعزيز التصنيع المحلي، وبالتالي تعزيز مبدأ التكامل المشترك للدول العربية (الإنتاجي والصناعي). ولذلك نجد أن العديد من الدول تستثمر بشكل كبير وملحوظ في استكشاف واستخلاص المعادن الحرجة ومن ضمنها النحاس والنيكل والألمونيوم وغيرها من المعادن الاستراتيجية، وذلك بهدف تأمين المعادن المطلوبة لإنتاج الطاقة النظيفة، بالإضافة إلى سعيها نحو تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن قطاعات النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم (مصادر الطاقة الأحفورية بشكل عام)، وكذلك الحد من مستويات الانبعاثات الكربونية، وغيرها من الخطوات الجادة والتي من الممكن أن يكون لها انعكاسات إيجابية على الحد من صناعة النفط الخام وتحقيق أهداف الطاقة الخضراء

والنظيفة، علاوة على ذلك هناك العديد من الفرص والتي من الممكن تطويرها وتعزيز الاستفادة من التكنولوجيات والتقنيات الحديثة، وطرق الاستكشاف الحديثة في صناعة المعادن الحرجة.

إجمالًا لما سبق، تسعى جميع دول العالم إلى تعزيز تقنيات الطاقة النظيفة، وذلك من أجل مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية، بالإضافة إلى محاولة الوفاء بالتزامات الحياد الكربوني؛ مما انعكس بصورة ملحوظة على أسواق المعادن الحرجة عالميًا، حيث هناك فجوة كبيرة بين عاملي الطلب على تلك المعادن الحرجة وما هو متوفر من معروض حقيقي منها (مؤشر سلبي). حيث تُمثل المعادن الحرجة العمود الفقري لصناعة الطاقة الخضراء والنظيفة (مثل النيكل والليثيوم والكوبالت والنحاس)، إذ تدخل تلك المعادن في تصنيع بطاريات التخزين وتوربينات الرياح وغيرها من متطلبات ومدخلات صناعة الطاقة النظيفة عالميًا. وعليه يمكن القول إن تعزيز الاستثمارات في قطاع المعادن الحرجة يُعد من القطاعات الاستراتيجية والضرورية لتعزيز مفهوم أمن الطاقة وتعزيز دور الدول العربية على أن تصبح مركزًا إقليميًا وعالميًا لتجارة وصناعة المعادن الحرجة، بالإضافة إلى دوره الرئيس في تدفق العائدات المستقبلية وتنويع مصادر الطاقة ضمن خطوات مستقبل ما بعد الوقود الأحفوري، ويوضح الشكل التالي اتساع الفجوة الكلية بين مستويات الإنتاج الفعلي ومعدلات الطلب المستقبلي على المعادن الحرجة وذلك بحلول عام 2030.

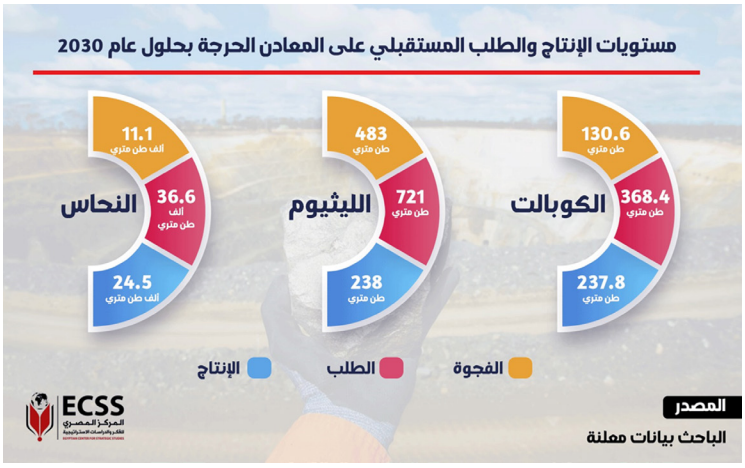

استكمالًا لما سبق، تُعد الكونغو والصين مسئولة عن حوالي 70 و60% من إجمالي الإنتاج العالمي للكوبالت والعناصر الأرضية النادرة، على التوالي، في عام 2023، وذلك وفقًا لوكالة الطاقة الدولية. حيث تُعد القارة الأفريقية موطنًا استراتيجيًا للمعادن الحرجة، على سبيل المثال، تُسهم القارة بحوالي 48% من إجمالي احتياطيات الكوبالت في العالم (مستوي هائل) وحوالي 48% من المنجنيز، كما هو موضح في الشكل التالي، ولكن حالات عدم الاستقرار التي تشهدها بعض دول القارة الأفريقية قد يهدد خمس الاحتياطيات العالمية من المعادن الحرجة.

وهنا تبرز بعض التجارب اللافتة نحو تعزيز استغلال المعادن الحرجة وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تمتلك ثروة ضخمة (احتياطيات مؤكدة) من العديد من المعادن الحيوية منها: الكروميت والألومنيوم والفولاذ الخام. وعليه تؤكد الاستراتيجية والتوجه الإماراتي نحو تأمين احتياجاتها المحلية من المعادن بشكل عام ومن المعادن الاستراتيجية أو الحرجة بشكل خاص وذلك من خلال تعزيز عمليات البحث والاستكشاف والاستخراج واستخلاص تلك المعادن، كما تستهدف دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز حجم الاستثمارات الخارجية وبالتالي جذب المزيد من المستثمرين المحتملين من جميع دول العالم، وذلك من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بقطاع التعدين، وذلك للدخول به على مرحلة التطوير الشامل. حيث تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة نحو مجموعة أهداف شاملة وهي توطين صناعة الطاقة المتجددة ودعم الأهداف الطموحة نحو خفض استخدام مصادر الطاقة التقليدية، وتسريع عمليات انتقال الطاقة، وأن تصبح المعادن الحرجة بديلًا قويًا للوقود التقليدي خلال السنوات المقبلة.

تسعى دولة الإمارات العربية نحو خلق شراكات ضخمة في قطاع المعادن الحرجة (بشكل عام) مع حكومات عديدة على مستوى العالم، بالإضافة إلى شبكة مترابطة واسعة من الموانئ الحيوية، والتي تجعل من دبي مركزًا رئيسيًا لتجارة المعادن الحرجة عالميًا.

خلاصة القول، أصبح السعي نحو التحول إلى الطاقة النظيفة والوصول إلى مستويات الانبعاثات الصفرية توجهًا عالميًا وضرورة

ملحـة، وبالأخـص مـع تزايـد التغيـرات المناخيـة، وهـو الأمـر الـذي خلق طلبًا متناميًا علـى المعـادن الحرجـة، التـي تُشـكل المدخـل الرئيـس لتقنيـات الطاقـة النظيفة، مثـل المركبـات الكهربائية وتوربينـات الرياح والألـواح الشمسـية. وعليـه، يُمثـل تأميـن سلاسـل إمـدادات المعـادن الحرجـة إحـدى الركائـز المهمـة فـي مسـاعي دول العالـم للتحـول نحو الطاقـة المتجـددة والنظيفـة، إذ لا يتعلق انتقال الطاقـة بالتحول بعيدًا عـن الطاقـة الأحفوريـة فقـط.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg